

٢- المصارحة في أحكام المصافحة

الدكتور عبد الناصر بن خضر ميلاد^(*)

◆ مقدمة

الحمد لله رب العالمين، حمد المحبين له والطائعين لأوامره ونواهيه،
الملتزمين بأداب ومحاسن الدين. نحمده حمد المذعنين الممتثلين لإرشادات
سيد النبيين، والمتحلين بكامل أدبه المبين وشرعه إلى يوم الدين. والصلاة
والسلام على رسوله الأمين، سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله
وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين. ﴿رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ
وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ﴾^(١). ﴿رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ * وَأَعُوذُ بِكَ رَبَّ أَنْ
يَخْضُرُون﴾^(٢).

وبعد فإن الأخلاق والآداب والقيم والشمائل والفضائل المرعية بين
الناس، محل اهتمام كبير في نظر الإسلام؛ فمكانة الأخلاق لديه عظيمة،
ومنزلة سامية، وقدره عال وهكذا مدح الله - المصطفى - صلى الله عليه
وسلم - بقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾^(٣). وقال - عليه الصلاة والسلام -:
«إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ»^(٤).

إن الأخلاق والآداب هي السياج والإطار المعول عليه في سلامة كافة
التكاليف الشرعية الأخرى: عبادات، أو معاملات، أو غير ذلك... فبدون
تحقق

(*) الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

الأخلاق والالتزام بالآداب المرعية، لا تُؤدّي هذه التكاليف على الوجه الأكمل، ولا تقع موقعها للاتق بها.

والجدير بالتنبيه عليه: أن السلوك المعتبر إطاراً لحياة الإنسان هو ما يكون موافقاً لمنهج الشريعة الإسلامية الغراء.

وقد حث الإسلام على حُسن استقبال المسلم لأخيه، فرغب في طلاقة الوجه وبشاشة صاحبه عند اللقاء، وجعل ذلك من الصدقة التي يرتفع بها أجر صاحبها؛ وذلك فيما رواه أبو ذر - رضي الله عنه - فقد قال - صلى الله عليه وسلم -: «لا تحقرن من المعروف شيئاً، ولو أن تلقى أخاك يوجهك» (٥). وطلاقة الوجه هي تهلّله بالانشراح والابتسام عند اللقاء. وقد روي جابر بن عبد الله (٦) - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ. وَإِنْ مِنْ الْمَعْرُوفِ أَنْ تُلْقِيَ أَخَاكَ وَوَجْهَكَ إِلَيْهِ مُنْبَسِطاً» (٧).

والمصافحة من تمام التحية؛ فقد روي ابن مسعود - رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال: «من تمام التحية: الأخذ باليد» (٨)، كما روي عنه قوله: «وتمام تحيتكم بينكم: المصافحة» (٩).

وقد اختلف العلماء بشأن بعض أحكام المصافحة، وذلك من حيث وصفتها بالحكم الشرعي المناسب، فضلاً عن الخلاف بشأن المصافحة عقب الصلوات، ومصافحة المرأة الأجنبية وما تعلق بذلك من خلافهم في مدى تأثير تلك المصافحة على الوضوء بالنقض من عدمه، فضلاً عن المصافحة عند اللقاء وعند المفارقة، ومصافحة الجنب، ونحوه من الأحكام المتعلقة بالمصافحة.

فقد استخرتُ الله سبحانه وعزمت على الكتابة في هذا الموضوع الذي أسميته: (المصارحة في أحكام المصافحة)، معتمداً على الله تعالى، سائلاً العون والمدد بكل ما من شأنه أن يوفقني الله سبحانه لإتمامه على الوجه المظهر لحكم الشرع فيه، وعلى هذي مَنْ سبقني ممن وفقهم الله في هذا السبيل.

وقد اشتمل البحث على ستة مباحث على النحو الآتي:

- المبحث الأول : التعريف بالمصافحة.
- المبحث الثاني : مصافحة المرأة الأجنبية.
- المبحث الثالث : مدى تأثير مصافحة المرأة على الوضوء.
- المبحث الرابع : المصافحة عقب الصلاة.
- المبحث الخامس : المصافحة عند المفارقة.
- المبحث السادس : مصافحة الجُنُب.

والله سبحانه أسأل: أن يوفقني لإخراجه على الوجه اللائق - فمنه سبحانه العون -، وأن يرفع عني الزلات والعثرات، وأن يكون هذا العمل في سجل حسناتي يوم العرض على الله رب العالمين.

وصلّى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

❖ المبحث الأول: التعريف بالمصافحة

للتعريف بالمصافحة استبيان تعريفها وكيفيةها وحكمها وحكمة مشروعيتها، وذلك من خلال المطالب الآتية.

المطلب الأول: تعريف المصافحة وكيفيةها

المصافحة: إلصاق صفحة الكف بالكف، مع إقبال الوجه بالوجه؛ ولهذا كانت المصافحة الأخذ باليد، والتصافح مثله. فهي مفاعلة من الصفحة، والمراد بها: الإقضاء بصفحة اليد إلى صفحة اليد. وهي بضم الميم وفتح الفاء، مصدر «صافح» من وضع يد شخص في يد شخص آخر^(١٠). تقول: صَافَحْتُهُ مُصَافِحَةً مُصَافِحَةً أَي: أَفَضَيْتُ بِيَدِي إِلَى يَدِهِ^(١١).

اصطلاحاً: وضع كف على كف، مع ملازمة لهما قدر مال يفرغ من السلام ومن السؤال عن غرض^(١٢).

وعلى هذا، يكون الترابط قائماً بين المعنى الاصطلاحي للمصافحة مع الإطلاق اللغوي بشأنها.

هذا، وإن للمصافحة كيفية وآدابها الشرعية. فالأصل فيها: أن تكون باليد الواحدة من كل من المتصافحين. فقد وردت الأحاديث والآثار الموضحة لكيفية وآداب المصافحة بما يفيد أن المصافحة بحسب الأصل فيها تكون باليد الواحدة؛ فقد جاء في حديث أنس - رضي الله عنه -: «فَأَخَذَ أَحَدُهُمَا بِيَدِ صَاحِبِهِ»^(١٣)، وفي حديث بريدة بن الحصيب^(١٤): «فَأَخَذَ بِيَدِهِ»^(١٥).

كما أن هذه الكيفية هي المتمشية مع الإطلاق اللغوي للمصافحة. وعلى هذا، فالسنة: أن تكون المصافحة بيد واحدة. وهذا هو الأصل فيها، وإن كان التصافح باليدين ففيه زيادة تأكيد المودة والبهجة والسرور والبشر بقاء صاحبه المسلم؛ وهذا إن كان على وجه التبادل كان أثره عظيماً فيما بين الناس. وكيفية المصافحة على هذا النحو هي: أن يتم التصافح أولاً باليد الواحدة، ثم يشد على يد المصافح بيده الأخرى مع مراعاة أنه يستحب ألا

يَنْزِعُ الْمَصَافِحَ يَدَهُ مِنْ يَدِ صَاحِبِهِ حَتَّى يَنْزِعَ هُوَ - يَعْنِي: الْمَصَافِحَ - . وَذَلِكَ لِمَا رَوَاهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ^(١٦) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ إِذَا لَقِيَ أَحَدًا مِنَ الصَّاحِبَةِ فَقَامَ مَعَهُ - يَعْنِي: وَاقِفًا - فَلَمْ يَنْصَرِفْ حَتَّى يَكُونَ الرَّجُلُ هُوَ الَّذِي يَنْصَرِفُ عَنْهُ. وَإِذَا لَقِيَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ فَتَنَاطَلَ يَدَهُ نَاولَهُ إِيَّاهَا، فَلَمْ يَنْزِعْ يَدَهُ مِنْهُ حَتَّى يَكُونَ الرَّجُلُ هُوَ الَّذِي يَنْزِعُ يَدَهُ مِنْهُ. وَإِذَا لَقِيَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ فَتَنَاطَلَ أَتَنَهُ - يَعْنِي: أَحَبَّ أَنْ يُسِرَّ إِلَيْهِ - نَاولَهُ إِيَّاهَا، ثُمَّ لَمْ يَنْزِعْهَا حَتَّى يَكُونَ الرَّجُلُ هُوَ الَّذِي يَنْزِعُهَا عَنْهُ»^(١٧).

المطلب الثاني: حكم المصافحة:

المصافحة من الرجل للرجل وكذا من المرأة للمرأة: سُنَّةٌ، وَيُنْدَبُ إِلَيْهَا عِنْدَ التَّلَاقِي؛ وَقَدْ أَجْمَعَ عَلَى هَذَا كَافَّةُ الْفُقَهَاءِ فِي جَمِيعِ الْأَعْصَارِ وَالْأَمْصَارِ. فِي هَذَا يَقُولُ الْمَنَاوِي: «فَالْمَصَافِحَةُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ»^(١٨).

ويدل على هذا ما يأتي:

أ- ما رَوَاهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ قَالَ: «قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الرَّجُلُ مَنْ يَلْقَى أَخَاهُ أَوْ صَدِيقَهُ، أَيْنُحْنِي لَهُ؟ - يَعْنِي: يُمِيلُ الرَّأْسَ وَالظَّهْرَ تَعْظِيمًا وَتَوَاضَعًا -، فَقَالَ: لَا. قَالَ: فَيَلْزِمُهُ وَيُقَبِّلُهُ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَيَأْخُذُ بِيَدِهِ وَيُصَافِحُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ»^(١٩).

ب- ما رَوَاهُ الْبَرَاءُ^(٢٠): أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «أَيُّمَا مُسْلِمِينَ يَلْتَقِيَانِ، فَأَخَذَ أَحَدُهُمَا بِيَدِ صَاحِبِهِ فَتَصَافَحَا، وَحَمِدَا اللَّهَ تَعَالَى جَمِيعًا، تَفَرَّقَا وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا خُطِيئَةٌ»^(٢١).

ج- ما رَوَاهُ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ^(٢٢) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: «دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا بِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فَقَامَ إِلَى طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدٍ^(٢٣) يَهْرُولُ حَتَّى صَافَحَنِي وَهَنَانِي»^(٢٤).

هذا فضلاً عن الإجماع: فقد أجمع الفقهاء وأئمة المذهب على مشروعية المصافحة، وأنها سنة؛ وفي هذا يقول الإمام النووي عن المصافحة: «أَعْلَمُ أَنَّهَا سُنَّةٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهَا عِنْدَ التَّلَاقِ»^(٢٥).

هذا، وأوّل مَنْ صَافَحَ وَعَانَقَ: خَلِيلُ اللَّهِ سَيِّدُنَا إِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -، وذلك عندما اجتمع بالإسكندر الأكبر بالحرم المكي الشريف؛ فقد صافحه خليل الرحمن وعانقه وقبله بين عينيه قبل المفارقة، وأعطاه الراية وهداية للخير، وعمّة. وتشرع الإسكندر بشريعته ودخل معه في ملّة^(٢٦).

ومن الجدير بالتنبيه عليه هنا: أنّ أوّل منحياً للمسلمين بالمصافحة هم أهل اليمن؛ وفي هذا يروي أنس بن مالك - رضي الله عنه - قوله: لما جاء أهل اليمن قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «قَدْ جَاءَكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ؛ وَهُمْ أَوَّلُ مَنْ جَاءَ بِالْمَصَافَحَةِ»^(٢٧). وفي رواية أخرى: «قَدْ أَقْبَلُ أَهْلُ الْيَمَنِ؛ وَهُمْ أَرْقُ قُلُوبًا مِنْكُمْ». قال أنس: «وَهُمْ أَوَّلُ مَنْ جَاءَ بِالْمَصَافَحَةِ»^(٢٨).

والمراد من مجيئهم بالمصافحة: إظهارهم لها في الإسلام.

المطلب الثالث: حكمة مشروعية المصافحة:

المقرّر لدى عامّة المسلمين: أنّ الإسلام قد حرص على إشاعة روح الصفاء والإخاء بين الأفراد، بما يُحقّق لهم كلّ ما من شأنه إحداث الودّ والسعادة في الدنيا ليعود هذا على دينهم حبّاً وتنمية لكلّ ما يقرب إلى الله سبحانه، فيسعدوا في الدارين؛ ولهذا فقد شرع الله - فضيلة إقضاء الإسلام بين المؤمنين، وجعل هذا الصنيع علامة على الحب في الله والله سبحانه، ورَتَبَ على هذا بعد تحقّق الإيمان دخول الجنة.

فقد روي الإمام مسلم عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال

رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «والذي نفسي بيده! لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا. أولا أثلُكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم»^(٣٩).

هذا فضلاً عن أن الإسلام قد حثَّ أيضاً على حُسن استقبال المسلم لأخيه، فرغب في طلاقة الوجه وبشاشة صاحبه عند اللقاء، وجعل ذلك صدقة يرتفع بها أجر صاحبها. فقد روي أبو ذر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «لا تحقرن من المعروف شيئاً، ولو أن تلقى أخاك بوجه طلق»^(٣٠). وروي عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «كل معروف صدقة. وإن من المعروف: أن تلقي أخاك بوجه طلق وأن تفرغ من دلوك في إناء أخيك»^(٣١). والمعروف أن طلاقة الوجه هي: تهلُّه بالانشراح والابتسام عند اللقاء^(٣٢).

ولذا كانت المصافحة من تمام التحية، فمِمَّا رُوِيَ عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من حديث ابن مسعود قوله: «مِن تمام التحية: الأخذ باليد»^(٣٣). وفي حديث ابن ماجة: «وتمام تحيتكم بينكم: المصافحة»^(٣٤).

هذا، ويُستحب تقديم السلام على المصافحة؛ فيسلم المسلم على أخيه أولاً عند اللقاء، ثم يُصافحه. فقد روي جندب - رضي الله عنه - «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان إذا لقي أصحابه لم يصافحهم حتى يُسلم عليهم»^(٣٥).

كما يُستحب عند المصافحة كذلك: حمْدُ الله تعالى، فيقول: «يغفر الله لنا ولكم» وذلك فيما رواه البراء بن عازب - رضي الله عنه - عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «إذا التقى المسلمان فتصافحا، وحمدا الله واستغفراه، غفر لهما»^(٣٦).

ويستحب أيضا: الدعاء عند المصافحة والمفارقة؛ فقد ثبت في حديث حذيفة ابن اليمان- رضي الله عنه- «أن النبي- صلى الله عليه وسلم- كان إذا لقِيَ الرجل من أصحابه مسح- يعني: صافحه- ودعا له»^(٣٧).

هذا، فضلاً عن أنه يُستحب كذلك ألا يتزع المصافح يده من يد المصافح له حتى يتزع هو؛ وذلك على نحو ما استبان لنا عند الحديث عن كيفية المصافحة.

◆ المبحث الثاني: مصافحة المرأة الأجنبية

إن ما يثير النقاش بين المسلمين عامة: مصافحة المرأة الأجنبية، وهي: كل امرأة ليست بزوجة ولا محرم للشخص. والرجل الأجنبي هو: كل رجل ليس بزوجة ولا محرم للمرأة^(٣٨).

والرجل يكون أجنبياً عن المرأة إذا حلّ له نكاحها. فإن حرم عليه نكاحها فهو محرم لها وهي من محارمه. والمحرم من النساء هي: كل امرأة حرم نكاحها على التأييد^(٣٩).

والمحرمات على التأييد هن: اللاتي يجوز الخلوة بهن، والنظر إليهن، والسفر بهن ومصافحتهن إذا أمنت الشهوة.

هذا، وحتى نتكّن من إلقاء الضوء على حكم الشرع بشأن مصافحة المرأة الأجنبية، يلزمنا النظر في المحرمات من النساء ووجوه ذلك التحريم عدّاً ووضناً لنصل إلى تحقيق القول في أصل المسألة وهو: بيان حكم الشرع بشأن المصافحة مع توضيح مدى تأثير مصافحة المرأة على الوضوء وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول : بيان المحرمات من النساء

تحريم النساء يتخذ عدة صور هي أسباب له، لأنه قد يكون بسبب النسب، وقد يكون بسبب الرضاع، كما أنه قد يكون بسبب المصاهرة.

أولاً: المحرمات بالنسب:

ما حرم من النساء بسبب النسب سبع هن:

- ١- الأمهات: وهن كل من انتسب إليهن بولادة سواء واقع عليها اسم «الأم» حقيقة- وهي: التي ولدتك- أم مجازاً- وهي: التي ولدت من ولدك وإن علّت، كالجَدّات.
- ٢- البنات: وهن كل أنثى انتسبت إليك بولادتك، كالبنات الصليبية، وبنات البنين والبنات وإن نزلن.
- ٣- الأخوات: وهذا يشمل ما يطلق عليه اسم: «أخت»، سواء كانت الأخت من الأبوين، أم كانت من الأب، أم من الأم^(٤٠).
- ٤- العمّات: وهن أخوات الأب مطلقاً، يعني: سواء كانت العمّة من الأبوين- أي: شقيقة الأب-، أم كانت من الأب، أم من الأم.
- ٥- الخالات: وهن أخوات الأم من الجهات الثلاث، يعني: سواء كان ذلك من جهة الأب والأم، أم من جهة الأب فقط، أم من جهة الأم.
- ٦- بنات الأخ: وهن كل امرأة انتسبت إلى أخيك بولادة من أي جهة كان ذلك الأخ، يعني: سواء من الأبوين، أم من الأب، أم من الأم؛ فهي بنت أخ محرمة.
- ٧- بنات الأخت: من أي حمة كانت تلك الأخت.

ثانيًا: المحرمات بالرضاع؛

وهن بمنزل المحرمات من النسب؛ فكل امرأة حرمت من النسب حرم مثلها من الرضاع بنفس الدرجة. وهن الأمهات، والبنات، والأخوات، والعَمَّات، والخالات، وبنات الأخ، وبنات الأخت، على نحو ما ورد بيان المحرمات من النسب بالمستويات السبعة؛ وذلك لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - فيما رواه عنه ابن عباس - رضي الله عنه: «وإنه يَحْرُمُ من الرضاعة ما يَحْرُمُ النَّسَبُ»^(٤١).

ثالثًا: المحرمات بالمصاهرة؛

المحرمات بالمصاهرة أربعة مستويات، وذلك على النحو الآتي:

١- زوجة الأب: فتحرم على الرجل امرأة أبيه من الرضاع، مثله في هذا مثل النسب، سواء كان الأب قريبًا أم بعيدًا، وارثًا أم غير وارث^(٤٢).

٢- أم الزوجة: وهذا التحريم يتم بمجرد العقد، أي: العقد على البنت يحرم بذاته الأم سواء حصل دخول أم لا^(٤٣).

٣- الرَبِيبَةُ: وهي بنت الزوجة المدخول بها. فهي: كل بنت للزوجة من نسب أو من رضاع، قريبة أو بعيدة، وارثه أو غير وارث^(٤٤).

٤- زوجة الابن: فالمقرر أنه يحرم على الرجل زوجات أبنائه وأبناء بناته، من نسب أو رضاع، قريبًا كان الابن أو بعيدًا، وارثًا أو غير وارث، لقوله تعالى: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾^(٤٥). وهذا التحريم يتم بمجرد العقد.

رابعاً: المحرمات بالجمع:

يُراد بالجمع المحرّم هنا: الجمع بين الأختين، والجمع بين المرأة وعمّتها، وخالتها. وقد ورد تحريم الجمع بين الأختين في القرآن الكريم، بينما وردت السنّة بتحريم الجمع بين المرأة وعمّتها، وبينها وبين خالتها.

فالجمع بين الأختين مُحَرَّم، سواء كانتا من نسب أم من رضاع، حُرَّتَيْن كانتا أم أُمَتَيْن، أم حُرّة وأمة، من أبوين، أم من أب، أم من أم، قبل الدخول أم بعد^(٤٦)؛ وذلك لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾^(٤٧).

المطلب الثاني: مصافحة المرأة الأجنبية:

مصافحة المرأة الأجنبية مُحَرَّمَةٌ شرعاً، والإجماع على هذا حاصل بين الفقهاء - عند الخوف من الفتنة ولو بغلبة الظن -، لما في هذا من تأكيد وجود الشهوة المؤدّية إلى الحرام قطعاً. ولا فرق في هذا بين الصغيرة والكبيرة؛ فالحُكْم واحد وهو: حُرْمَةُ المصافحة من الرَّجُل لها والعكس، لكونها أجنبية، ولكون الفتنة غير مؤتمنة.

غير أنّ الخلاف حاصل بين الفقهاء بشأن مصافحة الرجل للمرأة الأجنبية إذا أُمِنَت الفتنة وعُدِمَت الشهوة، كأن تكون المرأة المصافحة عجوزاً لا تَسْتَهِي، أو كان المصافح نفسه عجوزاً، أو هما معاً على هذا الحال.

فقد اختلف العلماء بشأن مدى جواز المصافحة من عدمه على مذهبين:

المذهب الأول: يرى جواز المصافحة طالما انعدمت الشهوة وأُمِنَت الفتنة؛ فلا بأس من المصافحة بين الرجل والمرأة الأجنبية، والحال أنّ الفتنة مأمونة لعدم وجود دوافعها عند المتصافحين: الرَّجُل والمرأة الأجنبية. وإلى هذا ذهب بعضُ الحنفية وبعضُ الحنابلة^(٤٨).

وجاء في «الآداب الشرعية والمنح المرعية»: «فتصافح المرأة المرأة، والرجل الرجل، والعجوز والبرزة»^(٥١)، غير الشابة فإنه يحرم مصافحتها للرجل. نكرة في «الفصول»^(٥٠) و«الرعاية»^(٥١) «^(٥٢)».

واستدل هؤلاء بما يأتي:

أ- ما رواه ابن حبان عن أم عطية^(٥٣) في قصة المبايعة، قالت: «فمَدَّ يده من خارج البيت ومددنا أيدينا من داخل البيت، ثم قال: اللهم اشهد!»^(٥٤) ففي الحديث: الإشارة إلى أن المبايعة كانت تقع بالأيدي لما ورد فيه: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يمد يده من خارج البيت ويمدنان أيديهن من داخله؛ وهو ما يفيد وقوع البيعة بالمصافحة.

ب- ما روي عن أم عطية أيضاً، فيما أخرجه الشيخان أنها قالت: «بايعنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فقرأ علينا: «أَنْ لَا يُشْرِكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا»^(٥٥) ونهانا عن النياحة، فقبضت امرأة يدها فقال - أسعدتني فلانة - يعني: قامت بالنياحة معي ترأسلني - فأريد أن أجزيها. فما قال لها النبي - صلى الله عليه وسلم - شيئاً. فانطلقت ورجعت، فبايعها»^(٥٦).

فقد دل هذا الحديث على: أن المبايعة كانت تتم بالأيدي؛ وهو ما يستفاد من قول السيدة أم عطية ل: «قبضت امرأة يدها»؛ فإن هذا يشعر بأنهن كن يبايعنه بأيديهن»^(٥٧).

ج- ما رواه البخاري عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: «كانت الأمة من إماء أهل المدينة لتأخذ بيد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فتطلق به إلى حيث شاعت»^(٥٨). وفي رواية الإمام أحمد: «إن كانت الأمة من أهل المدينة لتأخذ بيد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فتطلق به في حاجتها»^(٥٩).

وفي رواية أخرى له: «إن كانت الوليدة من ولائد أهل المدينة لتجيء، فتأخذ بيد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فلا ينزع يده من يدها حتى تذهب به حيث شاعت»^(٦٠).

فهذا الحديث - على رواياته المتعددة - يدل على جواز لمس أيدي النساء - من ذلك: المصافحة - حيث كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يأخذ بيد الأمة ليقضي حاجتها، وما ينزع يده من يدها حتى تذهب^(٦١).

د- ما رواه الشيخان عن أنس بن مالك «أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يدخل على أم حرام بنت ملحان^(٦٢) فتطعمه، وكانت أم حرام تحت عبادة بن الصامت^(٦٣)، فدخل عليها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوماً فأطعمته، ثم جلست تقلي رأسه، فنام ثم استيقظ وهو يضحك...» الحديث^(٦٤).

ففي هذا الحديث: الدليل على جواز مخالطة الأجنيبات، حيث كانت أم حرام أجنبية عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، ومع هذا كان يقبل عندها، ويضع رأسه في حجرها لتقلي رأسه؛ وهو مظنة الملامسة. وفعل الرسول - صلى الله عليه وسلم - أكبر دليل على الجواز^(٦٥).

هـ- وقال هؤلاء: إنه إذا أمنت الفتنة، وتوافرت دواعي المصافحة، كالاختلاط بين الرجل وقرباته من النساء غير المحارم - كما يحدث مع القرابة في غير المدن -، وكذا إذا زار القريب قريبة له من غير محارمه، أو زارته هي - كابنة الخال أو الخالة، أو ابنة العم أو العمّة، أو امرأة العم أو الخال -، أو مصافحة القادم من سفر، فالمصافحة - والحالة هذه - لا بأس بها، لشيوخ العرف بذلك^(٦٦). كما أنه ثبت في الصحيح: «أن النبي - صلى الله

عليه وسلم - كان لا يدخل على أحد من النساء إلا على أزواجه وأمّ سليم، فقيل له، فقال: إني أرحمها. قُتل أخوها معي»^(٦٧). والمعروف: أن أمّ سليم هذه أخت أمّ حرام، ولعلها كانتا في بيت واحد كبير لكل منهما فيه منزل؛ من أجل ذلك نسب هذا إلى هذه تارة ونسب إلى الأخرى تارة ثانية، مع العلم أنهما خالتا أنس راوي الحديث، وهو خادم النبي - صلى الله عليه وسلم -، وقد جرت العادة مخالطة المخدوم خادمه وأهل خادمه، ورفع الحشمة التي تقع بين الأجانب عنهم^(٦٨).

المذهب الثاني: يرى حرمة مصافحة الأجنبية مطلقاً، وأنه لا فرق بين حالة وحالة. فلا يجوز للرجل مصافحة الأجنبية. وهذا ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية، وهو رواية عند الحنابلة^(٦٩).

واستدل هؤلاء بما يأتي:

أ- ما رواه معقل بن يسار^(٧٠) - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «لأن يطعن في رأس أحدكم بمخيط من حديد، خير له من أن يمس امرأة لا تحل له»^(٧١).

فهذا الحديث يدل دلالة صريحة على حرمة مس المرأة الأجنبية، ومن هذا: المصافحة؛ حيث رتب الشارع على مس المرأة التي لا تحل له وعيذاً شديداً وهو: الطعن بمخيط من حديد. وترتيب الوعيد الشديد على فعل الشيء يدل على حرمة؛ وفي هذا يقول الشيخ ناصر الدين الألباني: «وفي الحديث وعيد شديد لمن مس امرأة لا تحل له؛ ففيه دليل على تحريم مصافحة النساء لأن ذلك مما يشمل المس دون شك»^(٧٢).

ب- ما رواه الشيخان عن أبي هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

وسلم- قال: «كُتِبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ نَصِيْبُهُ مِنَ الزَّئْنِ، مُدْرِكُ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ؛ فَالْعَيْنَانِ زِنَاهُمَا النَّظَرُ، وَالْأُذُنَانِ زِنَاهُمَا الْإِسْتِمَاعُ، وَاللِّسَانُ زِنَاهُ الْكَلَامُ، وَالْيَدُ زِنَاهَا الْبَطْشُ، وَالرَّجُلُ زِنَاهَا الْخُطْيُ وَالْقَلْبُ يَهْوَى وَيَتَمَنَّى وَيُصَدِّقُ ذَلِكَ الْفَرْجُ وَيُكَذِّبُهُ»^(٧٤).

فهذا الحديث يدلّ على حظّ ابن آدم من الزّئني؛ وهو: إمّا زني حقيقيّ بإيلاج الفرج في الفرج الحرام، وإمّا زني مجازي، وهو يتحقّق بالنظر الحرام، أو بالاستماع الحرام، أو بالكلام المحرّم مع أجنبيّة، أو بمسّ المرأة الأجنبية باليد، أو بالمشي بالرجل إلى الزّئني؛ وكل ذلك محرّم. فقيد الحديث حرمة مصافحة الأجنبية.

ج- ما أخرجه الشيطان عن عروة بن الزبير^(٧٥) - رضي الله عنه - أن عائشة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - يمتحنهنّ، عملاً بقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ﴾^(٧٦) - قالت عائشة -: فمّن أقرّ بهذا الشرط من المؤمنات، فقد أقرّ بالمحبّة. فكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا أقررن بذلك من قولهنّ قال لهنّ رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: انطلقن. فقد بايعتكن. ولا والله! ما مست يد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يد امرأة قطّ؛ غير أنه بايعهنّ بالكلام. والله ما أخذ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على النساء إلّا بما أمر الله. يقول لهنّ إذا أخذ عليهنّ: قد بايعتكن كلاماً^(٧٧). وفي رواية أخرى: «النبي - صلى الله عليه وسلم - يُبايع النساء بالكلام بهذه الآية: ﴿لَا يُشْرِكُنْ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾»^(٧٨)، وما مست يد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يد امرأة إلّا امرأة يملكها.

د- ما رَوَتْهُ السَّيِّدَةُ أُمَيْمَةُ بِنْتُ رَقِيَّةَ (٧٩)- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- قَالَتْ: «أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي نِسْوَةِ نَبَايَعِهِ. فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَبَايَعُكَ عَلَى أَنْ نُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا نَسْرِقَ، وَلَا نَزْنِيَ، وَلَا نَقْتُلَ أَوْلَادَنَا، وَلَا نَأْتِيَ بَبَهْتَانٍ نَفْتَرِيهِ بَيْنَ أَيْدِينَا وَأَرْجُلِنَا، وَلَا نَعْصِيكَ فِي مَعْرُوفٍ. قَالَ: فِيمَا اسْتَطَعْتَنَ وَأَطَقْتَنَ. قَالَتْ: فَقُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَرْحَمُ بِنَا مِنَّا بِأَنْفُسِنَا، هَلَمْ نَبَايَعُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: إِنِّي لَا أَصَافِحُ النِّسَاءَ. إِنَّمَا قَوْلِي لِمَائَةِ امْرَأَةٍ كَقَوْلِي لَوَاحِدَةٍ، أَوْ مِثْلَ قَوْلِي لَامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ» (٨٠).

ه- وَقَالَ هُوَلَاءُ: لَقَدْ حَرَّمَ الشَّارِعَ الْكَرِيمَ الزَّيْنِي، وَحَذَّرَ مِنْ فِتْنَةِ النِّسَاءِ فِي غَيْرِ مَا مَوْضِعٍ، فَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «إِنَّ الدُّنْيَا حُلُوةٌ خَضِرَةٌ، وَإِنَّ اللَّهَ مُسْتَخْلِفُكُمْ فِيهَا فَنَظَرْتُ كَيْفَ تَعْلَمُونَ فَاثِقُوا الدُّنْيَا! وَانْقُوا النِّسَاءَ! فَإِنَّ أَوَّلَ فِتْنَةٍ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَتْ فِي النِّسَاءِ» (٨١).

وقوله- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِيمَا رَوَاهُ عَنْهُ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: «مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فِتْنَةً هِيَ أَضَرُّ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ» (٨٢). وَالْعَقْلُ يَقْتَضِي أَنَّهُ إِذَا حَرَّمَ الشَّارِعُ أَمْرًا فَإِنْ هَذَا التَّحْرِيمُ يَسْرِي أَيْضًا بِالنِّسْبَةِ لِلْأَسْبَابِ الْمُؤَدِّيَةِ إِلَيْهِ؛ وَمِنْ ثَمَّ وَضَعَ الشَّارِعَ الْحَكِيمُ الْإِحْتِيَاظَاتِ اللَّازِمَةَ لِسَدِّ بَابِ هَذِهِ الْفِتْنَةِ، فَحَرَّمَ النَّظَرَ الْحَرَامَ، وَالتَّبَرُّجَ، وَالْخُلُوةَ بِالْأَجْنِبِيَّةِ، وَذَلِكَ مِنْ بَابِ سَدِّ الذَّرَائِعِ. وَبِدُونِ شَكٍّ، فَإِنَّ مَسَّ الْمَرْأَةِ الْأَجْنِبِيَّةِ وَذَلِكَ مِنْ بَابِ سَدِّ الذَّرَائِعِ. وَبِدُونِ شَكٍّ، فَإِنَّ مَسَّ الْمَرْأَةِ الْأَجْنِبِيَّةِ يُحَرِّكُ كَوَامِنَ النَّفْسِ، وَيَفْتَحُ أَبْوَابَ الْفَسَادِ، وَيُسَهِّلُ مَدَاخِلَ الشَّيْطَانِ. مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ، كَانَ الْقَوْلُ بِحَرْمَةِ الْمَصَافَحَةِ؛ وَهُوَ أَوْلَى مِنْ تَحْرِيمِ النَّظَرِ. وَهَذَا يُحَقِّقُ الْمَقْصُودَ مِنْ قَوْلِهِ: «وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنِي» (٨٣). فَالْنَهْيُ فِي هَذَا الْخُطَابِ يَشْمَلُ مَجْرَدَ الذَّنْوِ مِنْهُ بِاقْتِرَافِ الْمُقْتَمَاتِ الَّتِي تُؤَدِّي إِلَيْهِ (٨٤).

الترجيح: من خلال النظر فيما سبق مما قاله العلماء بشأن حُكم الشرع في مصافحة المرأة الأجنبية، على ما تقرّر من وصف للأجنبية، وتحليل ما استدلّ به كل فريق هو: القولُ بحرمة مصافحة المرأة الأجنبية مطلقاً، وأنّ هذا هو الأوّل بالقبول، وهو الأقرب إلى مقاصد الشريعة الإسلامية، والمحقق لمبدأ السلامة بالاعتماد على جانب، والحرص على البعد عن كلّ ما يحرّنا إلى الفتنة المحرّمة شرعاً.

ويُقوِّي هذا ما يأتي:

١- ثبوت مصافحة النبي- صلى الله عليه وسلم- للنساء مطلقاً حال البيعة مع وجود المقتضي وعدم المانع، هذا فضلاً عن أنه لم يفعل هذا، مع عصمته- صلى الله عليه وسلم- وانتفاء الرّيبة عنه، فغيره أولى بذلك. كما أنّ كلّ الشّبّهات التي أوردها المجوّزون أمكن الرّدُّ عليها. وفي هذا يقول الشيخ الشنقيطي: «...فيلزمنا ألاّ تصافح النساء وقت البيعة: دليل واضح على أنّ الرجل لا يُصافح المرأة، ولا يمسّ شيء من بدنه شيئاً من بدنها، لأنّ أخف أنواع اللمس المصافحة؛ فإذا امتنع منها- صلى الله عليه وسلم- في الوقت الذي يقتضيها- وهو وقت المبايعه- دلّ ذلك على أنها لا تجوز. وليس لأحد مخالفته- صلى الله عليه وسلم- لأنه هو المشرّع لأمره بأقواله وأفعاله وتقريره»^(٨٥).

٢- أنّ كلّ مُنصفٍ يعلم صحّة أنه مما لا شك فيه: أنّ مسّ البدن للبدن أقوى في إثارة الغريزة وأقوى داعياً إلى الفتنة من النظر بالعين؛ وقد نهى الله سبحانه عن مقدّمات الفاحشة سدّاً لباب الاقتتان والتلذّذ بالمرأة الأجنبية، لاسيما في هذا الزمان الذي قلّ فيه الوازعُ الدّينيّ، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا

تَقَرَّبُوا الرَّتَى^(٨٦). وفي هذا إفادة النهي عن كلِّ ما يُؤدِّي إليه؛ ولذا حرَّم الله سبحانه الخلوة الأجنبية، وإدامة النظر إليها. وقد أمر بغض النظر خوف الوقوع في الفتنة وفي هذا يقول الشيخ الشنقيطي: «إنَّ ذلك ذريعة إلى التلذُّذ بالأجنبية لِقَلَّةِ تقوى الله في هذا الزمان، وضياح الأمانة، وعدم التورع عن الرِّيبة... فالحقُّ الذي لا شك فيه: التباعدُ عن جميع الفتن والريب وأسبابها، ومن أكبرها لمسُ الرَّجل شيئاً من بدن الأجنبية؛ والذريعة إلى الحرام يجب سدُّها...»^(٨٧).

٣- جاء في فتاوى اللجنة الدائمة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء ما

يلي:

أولاً: أنه لا يجوز أن يضع رجل يده في السلام في يد امرأة ليس لها مجرم، ولو توقَّت بثوبها^(٨٨).

ثانياً: لا يجوز للمسلم أن تمس بشرته امرأة من غير محارمه لا بمصافحة ولا غيرها، سواء كانت مسلمة أو غير مسلمة^(٨٩).

ثالثاً: لا يجوز للمرأة المسنة- العجوز ولا غيرها من النساء مصافحة الرجل الأجنبي.. وهذا يعم الكبيرة والصغيرة لخوف الفتنة^(٩٠).

هذا، ومن الجدير بالتنبيه عليه هنا: أنَّ الذي ترجَّح الآن من القول بتحريم مصافحة الرجل للمرأة الأجنبية مُراعي فيه الدقَّة في تحرير محل النزاع على نحو ما سبق، بخصوص بيان المحرَّمات على التأييد وهنَّ اللاتي يجوز الخلوة بمن والنظر إليهنَّ والسفر بهنَّ ومصافحتهنَّ إذا أُمِنَت الشهوة، ليبقى التحريم الذي ترجَّح هنا قاصراً على المرأة الأجنبية عن الرجل. وهذه بطبيعة الحال هي التي تستدعي الحيطة والحذر في التعامل معها، فضلاً عن

طبيعة بُعدها في درجة القرابة عن الرجل؛ فلا أقلّ من التحوّط بتحريم مصافحتها، سدّاً لباب الفتنة، وإعمالاً لقاعدة الأصول المقتضية تحريم مقدّمة الحرام بنفس درجة ذلك التحريم، والله تعالى أعلم.

◆ المبحث الثالث : مدى تأثير مصافحة المرأة على الوضوء :

اختلف الفقهاء بشأن مدى تأثير مصافحة المرأة على الوضوء، سواء كانت المصافحة للزوجة، أم للمحارم، أم للأجنبية، فضلاً عن اللمس المعتبر أعمّ من المصافحة. ومنشأ الخلاف في هذه المسألة مرجعه إلى خلاف آخر في أمرين:

أحدهما: الاشتراك الواقع في لفظ (اللمس) الوارد في قوله تعالى: ﴿وَأَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾^(٩١). في كلام العرب؛ فإنّ العرب تُطلقه على اللمس باليد مرّة، وأخرى تُكني به عند الجماع. فهل هو هنا محمول على الحقيقة أم على المجاز؟

فمن حمّله على الحقيقة - وهي مُجرّد اللمس باليد -، قال بنقض الوضوء بمجرد اللمس. ومن هؤلاء من رآه من باب العامّ الذي أريد به الخاصّ، فاشتراط قصد الشهوة أو وجودها كالمالكية. وأما من حمّل اللفظ على المجاز - وهو الجماع - قال بعدم نقض الوضوء بمجرد اللمس.

وثانيهما: معارضة حديث عائشة في تقبيل النبي - صلى الله عليه وسلم - لبعض أزواجه، ثم يُصلي دون وضوء^(٩٢)، لعموم اللمس في الآية^(٩٣). وتحقيق القول في مدى تأثير المصافحة على الوضوء يتّضح من خلال النظر في المذاهب الآتية:

المذهب الأول: يرى أنّ الوضوء ينتقض إذا وقعت المصافحة بشهوة

حتى ولو لم يجد لذّة، أو وجد لذّة حتى ولو لم يقصدها. ولا ينتقض إذا كانت بغير شهوة، أو كانت من فوق حائل كثيف. وإلى هذا ذهب المالكية، وهو أشهر الروايات عند الإمام أحمد، وهو مروى عن الحكم وحماد الليث، ورواية عن إسحاق والشعبي والنخعي وربيعه الثوري^(٩٤).

واستدل هؤلاء بما يأتي:

أ- قوله تعالى: «وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا»^(٩٥). فهذه الآية تدل بظاهرها على أن مطلق اللّمس ناقض للوضوء، سواء أكان بشهوة أم بغير شهوة، غير أن السّنة قدّنته بما كان بشهوة.

ب- تقبيل الرسول - صلى الله عليه وسلم - لبعض نسائه، ثم خروجه إلى الصلاة: فيما روي عن حبيب بن أبي ثابت^(٩٦) عن عروة^(٩٧) عن عائشة - رضي الله عنها -: «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قبل امرأة من نساءه، ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ». قال عروة فقلت لها: من هي إلا أنت. فضحكت^(٩٨).

ومما يؤكد هذا: حديث حمّله - صلى الله عليه وسلم - لأمانة بنت أبي العاص^(٩٩)، فيما روي أبو قتادة^(١٠٠) - رضي الله عنه - قال: «رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يؤمّ الناس، وأمانة بنت العاص على عاتقه. فإذا ركع وضّعها، وإذا رفع من السجود أعادها»^(١٠١). حيث دل هذا الحديث على أن لمس الإناث لا ينقض الوضوء^(١٠٢).

ولا شك أن حمّله لها كان مجرداً من الشهوة، ومن ثمّ لم ينتقض وضوؤه وهذا الوجه محتّم من أجل الجمع بين هذه الأدلة وأدلة نقض

الوضوء من لمس المرأة. أي: أن الأحاديث الواردة بنقض الوضوء من لمس المرأة خاصة بوجود الشهوة؛ فيبقى ما لا شهوة فيه على الأصل وهو عدم النقض. فالجمع بين الأدلة التي ظاهرها التعارض ممكن؛ فيجب المصير إليه لأن العمل بكلا الدليلين خير من إعمال أحدهما وإهمال الآخر، بأن تُحمل أدلة عدم النقض على ما كان بغير شهوة، وتُحمل أدلة النقض على اللمس المقترن بالشهوة.

ج- قياس اللمس غير المقترن بالشهوة على لمس ذوات المحارم، بجامع انعدام الشهوة في كلٍّ. فكما لا ينتقض الوضوء يلمس المحارم المجرد من الشهوة، فكذا لا ينتقض وضوء من لمس مجرداً من الشهوة^(١٠٣). هذا فضلاً عن قياس لمس الرجل لزوجته من غير شهوة على لمس المعتكف لزوجته بغير شهوة، وهذا جائز باتفاق العلماء؛ حيث ثبت: «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يُدني رأسه إلى السيدة عائشة - رضي الله عنها - فترجّله وهو معتكف»^(١٠٤) رغم أن ذلك مظنة مسهالة ومسّه لها.

كما أن الإحرام أشد من الاعتكاف. ولو مسّت المرأة المحرم بغير شهوة لم يأنم بذلك، ولم يجب عليه دم باتفاق الفقهاء^(١٠٥).

د- وقال هؤلاء: إن الذي ينقض الوضوء هو اللمس بشهوة فقط، لأنّ اللمس ليس يحدث في نفسه، ولكنه نقض لأنه يُقضي إلى الحديث بخروج المذي أو المنى؛ فاعتبر فيه الحالة التي تُقضي إلى ذلك وهي حالة الشهوة^(١٠٦).

المذهب الثاني: يرى أن الوضوء ينتقض بمصافحة المرأة بدون حائل مطلقاً، سواء كانت المصافحة بشهوة أم بغير شهوة. أما إذا وقعت المصافحة

بشهوة أم بغير شهوة. أما إذا وقعت المصافحة بحائل - ولو كان رقيقاً - فلا تنقض الوضوء. وإلى هذا ذهب الشافعية، والإمام أحمد في رواية له، وابن حزم. وهو المروي عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عمر وزيد بن أسلم من الصحابة، ومكحول والشعبي والزهري من التابعين، ومن الفقهاء كل من النخعي والأوزاعي في إحدى الروايتين عنه وإسحاق^(١٠٧).

واستدل هؤلاء بما يأتي:

أ- قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾^(١٠٨). فهذه الآية صريحة الدلالة على نقض الوضوء بالمصافحة؛ حيث إن قوله تعالى: ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ صريح في أن اللمس - ومنه المصافحة - من جملة الأحاديث الموجبة للوضوء. واللمس المذكورة في الآية يُراد به مجرد اللمس باليد، بدليل أن الحق سبحانه عطف اللمس على المجيء من الغائط، ورتب عليه الأمر بالتيمم عند فقد الماء؛ فدل ذلك على أنه من جملة الأحاديث. واللمس يُطلق حقيقة على اللمس باليد ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَسُوهُ بَأْيَدَيْهِمْ﴾^(١٠٩). كما يُطلق اللمس مجازاً على الجماع، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾^(١١٠). واللفظ إذا تردد بين الحقيقة والمجاز، فالأولى حملُه على الحقيقة حتى يقوم دليل على إرادة المجاز، ولا دليل هنا. ويؤيد بقاء اللفظ على الحقيقة في هذه الآية: قراءة حمزة والكسائي: ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾^(١١١). فهي ظاهرة في إرادة المسّ دون الجماع^(١١٢).

وأما من حيث عموم النقض باللمس - ومنه المصافحة -، فلأن الملامسة

مفاعله، وهي لا تكون إلا من فاعلين، فيخاطب بها الرجال والنساء على العموم، ويكون حكمها ملزماً للجميع دون تخصيص لواحد منهما، ولا تخصيص لجنس اللمس من حيث كونه بشهوة أو بدون شهوة، حيث لا دليل عليه^(١١٣).

ب- ما روي عن معاذ بن جبل^(١١٤) قال: «أتى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رجل فقال: يا رسول الله، ما تقول في رجل لقي امرأة لا يعرفها. فليس يأتي الرجل من امرأته شيئاً إلا قد أتاه منها، غير أنه لم يجامعها. قال: فأنزل الله - عز وجل - هذه الآية: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَرُلْفًا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾^(١١٥). قال: فقال له النبي - صلى الله عليه وسلم -: تَوْضَأُ ثُمَّ صَلَّ. وقال معاذ: فقلت: يا رسول الله، أله خاصة، أم للمؤمنين عامة؟ قال: بل للمؤمنين عامة»^(١١٦).

ففي هذا الحديث، يأمر النبي - صلى الله عليه وسلم - السائل بالوضوء من غير تفصيل هل كان اللمس بشهوة أم لا؟ فدل ذلك على نقض الوضوء بمجرد لمس المرأة مطلقاً^(١١٧).

المذهب الثالث: يرى أن مصافحة المرأة لا تنقض الوضوء مطلقاً؛ لا فرق في ذلك بين كونها بشهوة أم لا، وقعت بحائل أم لا؟ وإلى هذا ذهب الحنفية، وفي رواية للإمام أحمد، وهو مروي عن ابن عباس، وعطاء، وطاووس، ومسروق، والحسن، والثوري^(١١٨).

واستدل هؤلاء بما يأتي:

أ- قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾^(١١٩). فقوله تعالى:

﴿أَوْ لَمْسُ النِّسَاءِ﴾ يُراد به الجماع الذي يوجد الجنازة. وهو مروى عن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - حين قال: «الملازمة، والمباشرة والإفشاء والرفث، والجماع، نكاح؛ ولكن الله تعالى كنى». ومثله مروى عن علي بن أبي طالب، وهو قول عطاء بن أبي رباح، والحسن البصري^(١٢٠). ويؤيد هذا: قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمْسُ النِّسَاءِ﴾ على وزن: «فاعِلْتُمْ»، والمفاعلة لا تكون إلا بين شخصين وذلك هو: الجماع^(١٢١).

ب- ما رُوي عن أبي ورق^(١٢٢) عن إبراهيم التيمي^(١٢٣)، عن عائشة: «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَبَّلَهَا وَلَمْ يَتَوَضَّأْ»^(١٢٤). وفي رواية عن حبيب بن أبي ثابت، عن عروة عن عائشة - رضي الله عنها -: «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَبَّلَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ». قال عروة فقلت لها: «مَنْ هِيَ إِلَّا أَنْتِ. فَضَحِكْتَ»^(١٢٥).

ففي هذين الحديثين: الدلالة الواضحة على عدم نقض الوضوء بلمس المرأة مطلقاً، لأن القبلة أعظم للمس، وقد فعلها رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، ثم صلى ولم يتوضأ؛ وهذا نص في الموضوع.

ج- ما رواه أبو قتادة - رضي الله عنه - قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَوْمَ النَّاسِ، وَأَمَامَهُ بِنْتُ الْعَاصِ عَلَى عَاتِقِهِ. فَإِذَا رَكَعَ وَضَعَهَا، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ السُّجُودِ أَعَادَهَا»^(١٢٦).

فهذا الحديث يدل على: أَنَّ لِمَسِ الْإِنَاثِ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، لِأَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يَحْمِلُ أَمَامَهُ بِنْتَ زَيْنَبَ ابْنَتِهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، وَلَوْ كَانَ اللَّيْسُ نَاقِضًا لِلْوُضُوءِ لَمَا صَلَّى النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَعْدَ فَعَلِهِ^(١٢٧).

د- ما رواه أبو هريرة عن عائشة- رضي الله عنها- قالت: «فَقَدْتُ رسول الله- صلى الله عليه وسلم- ليلةً من الفَراش، فالتَمَسْتُه، فوَقَعَتْ يَدِي على بَطْنِ قَدَمَيْهِ وهو في المسجد، وهما منصوبتان، وهو يقول: اللهم أعوذ برضاكَ من سخطكَ، وبمعافاتِكَ من عقوبتِكَ. وأعوذ بك منك؛ لا أحصى ثناءً عليك، أنت كما أثنيتَ على نفسك»^(١٢٨).

فهذا الحديث يدلّ على عدم نقض الوضوء بلمس المرأة- ومنه المصافحة- لأنّ الطاهرة عائشة- رضي الله عنها- لمَسَتْ قَدَمَ رسول الله بيدها وهو يُصَلِّي، ولو كان ناقضاً للوضوء لما مضى في صلاته^(١٢٩).

ه- واستدلّوا كذلك بالقياس، حيث قاسوا لمسَ الرَّجُلِ لِلْمَرْأَةِ- ومنه: المصافحة- على لمسِ الرَّجُلِ لِلرَّجُلِ وقالوا: لو كان لمسُ المرأة ناقضاً للوضوء، لكان لمسُ الرَّجُلِ لِلرَّجُلِ ناقضاً أيضاً، كما أن جماع الرَّجُلِ الرَّجُلِ كجماعة المرأة موجب للغسل، كما قاسوا لمس المرأة عمومًا على لمس المرأة المحرم وعلى لمس الشعر^(١٣٠).

وهذا فضلاً عن أنّ اللّمس ليس بحدّث في ذاته، كما أنه ليس من أسباب الحدّث غالباً، فأشبهَ لمس المرأة المرأة والرَّجُلِ الرَّجُلَ، ولا ينقض الوضوء بهذا^(١٣١).

الترجيح: من خلال النظر فيما قاله الفقهاء بشأن مدى تأثير المصافحة للمرأة على الوضوء، بذكر ما قالوه وأدلّتهم، يُمكن القول الآن بأنّ الرّاجح: هو ما ذهب إليه أنصار المذهب الأوّل، - وهم: المالكية، والمشهور عند الحنابلة- القائلون بنقض الوضوء بمصافحة المرأة إذا وقعت بشهوة، وإلاّ فلا، لأنّ هذا القول هو الأوّل بالقبول بمراعاة أنه لا تعارض بين ما

ترجّح هنا وبين ما ترجّح بالنسبة لأحكام المصافحة للمرأة- على نحو ما سبق-، والذي ترجّح فيه حرمة بالنسبة للمرأة الأجنبية، لأن المسألة التي معنا الآن- وهي مدى نقض الوضوء بالمصافحة- شاملة للأجنبيّة وغير الأجنبيّة، ولا يلزم من حرمة مصافحة الأجنبيّة نقض الوضوء بهذه المصافحة حيث إن الجهة منفكة. وبهذا التوضيح يحصل التوفيق بين ما رجّحناه هنا، وما ترجّح من حرمة مصافحة المرأة الأجنبية، وما اتفق عليه العلماء بشأن حرمة مصافحة المرأة الأجنبية عند تأكد الفتنة بوجود الشهوة.

هذا، والذي دفعني إلى ترجيح هذا المذهب: أن القول به يؤدي إلى الجمع بين الأدلة التي ظاهرها التعارض؛ وهذا أولى من إعمال أحدها وإهمال الآخر. فهو مذهب وسط بين طرفين، يجمع بين الأدلة، ويدفع التعارض عن سنة رسول الله- صلى الله عليه وسلم-.

هذا فضلاً عن أن القول به فيه: رفع للحرَج. ودفع للضرر الذي يترتب على القول بنقض الوضوء مطلقاً كما أن القول بعدم نقض الوضوء بالمصافحة مطلقاً حتى ولو تحققت الشهوة قول فيه تساهل واضح لا يمكن أن تطمئن النفوس إليه، خاصة وأن القول به يفتح مجالاً لمرضى القلوب والنفوس ليزيغوا عن سبيل الهدى والرشاد. والله تعالى أعلم وأحكم.

◆ المبحث الرابع : المصافحة عقب الصلاة :

اعتاد كثير من المسلمين المصافحة عقب الصلاة، أي: عقب التسليم، وقد حرصوا عليها حتى أنها أصبحت محل مواظبة منهم؛ وهذا ما دفع بعض العلماء للتخوف من أن يُظنّ البعض أنها من شعائر الصلاة لا تكتمل إلا بها

فاختلفت الرأي في هذا الشأن، مما سيلزم تحقيق القول الآن في هذا على مذهبين:

المذهب الأول: يرى أن المصافحة عقب الصلاة مباحة ولا شيء فيها ولا تأنيم لفاعلها، حتى أن بعض هؤلاء قال باستحبابها، تحقيقاً للتعرف والتراحم بعد فراغهم من الصلاة، كأول واجهة لهذا عقب الصلاة. واستدل هؤلاء بما يأتي:

أ- ما أخرجه البخاري عن شعبه عن الحكم قال: سمعت جحيفة قال: «خرج رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالهجرة إلى البطحاء، فتوضأ ثم صلى الظهر ركعتين والعصر ركعتين وبين يديه عَزَّة». قال شعبه: وزاد فيه عون عن أبيه عن أبي جحيفة^(١٣٢) قال: «كان يمر من ورائها المرأة. وقام الناس فجعلوا يأخذون يديه فيمسحون بها وجوههم. قال: فأخذت يده فوضعتها على وجهي؛ فإذا هي أبرد من الثلج وأطيب من رائحة المسك»^(١٣٣).

فقد دل هذا على وقوع المصافحة بعد الصلاة، حيث ورد فيه: أن الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا يأخذون بيده - صلى الله عليه وسلم - بعد الصلاة، أي: يصافحون ثم يمسحون بيده وجوههم بعد ذلك^(١٣٤).

ب- أنه على فرض التسليم بأن المصافحة عقب الصلاة بدعة، إلا أنها بدعة حسنة أو مباحة لا حرج فيها. وهذه بعض الأقوال الدالة على هذا:

- ما قاله سلطان العلماء العز بن عبد السلام - رحمه الله - في «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» بعد أن قسم البدعة إلى خمسة أقسام: واجبة، ومحترمة، ومندوبة، ومكروهة، ومباحة، ثم قال للبدعة المباحة

بقوله: «وللبَدَعِ المباحة أُمثلة: ومنها: المصافحة عقب صلاة الصبح والعصر» (١٣٥).

- وقد قال الإمام النووي - رحمه الله -: «واعلم: أن هذه المصافحة مستحبة عند كل لقاء. وأما ما اعتاده الناس في المصافحة بعد صلاتي الصبح والعصر، فلا أصل له في الشرع على هذا الوجه، ولكن لا بأس به؛ فإن أصل المصافحة سنة، وكونهم حافظوا عليها وفي بعض الأحوال، وفرطوا فيها في كثير من الأحوال أو أكثرها، لا يخرج ذلك البعض عن كونه من المصافحة التي وردَ الشرع بأصلها» (١٣٦).

كما أن المستقرَّ عليه لدى معظم القائمين على الفتوى هو: استحباب المصافحة عقب الصلاة مطلقاً، حتى وإن سبقت المصافحة بين المتصافحين قبل الصلاة، لأن الصلاة غيبة حكمية - يعني: يغيب فيها المصلي عمَّن حوله بانشغاله بها في رحاب الله - عز وجل، فتلحق بالغيبة الحسية (١٣٧). وهذا الحكم من استحباب المصافحة عقب الصلاة عموماً، يتوجَّه مع فعل المصافحة بعد الصبح والعصر على نحو ما ورد في الحديث، باعتبار أن تخصيص هذين الوقتين - الصبح والعصر - لما روي أن ذينك الوقتين لنزول ملائكة وصعود آخرين، إذ تنزل ملائكة الليل عند العصر وتصعد عندها ملائكة النهار، وتنزل ملائكة النهار عند الصبح وتصعد ملائكة الليل؛ فاستحبت المصافحة هنا عقب الصلاة للتبَّرك بمصافحتهم، فضلاً عن المصافحة المستحبة عقب كافة الصلوات (١٣٨).

المذهب الثاني: يرى أن المصافحة عقب الصلاة دون سبب إلا الصلاة بذعة، ولا يصح فعلها، وينبئ فاعلها على تركها. ومن هؤلاء من ذهب إلى أكثر من هذا وقال: «بأنها مكروهة» (١٣٩).

هذا، وقد اعتمد أنصار هذا المذهب على أمر واحد، ودعموه بالنقول الدالة عليه، وتعضيد ما قالوه؛ وذلك الأمرُ المعتبر مسندًا لهم هو: أن المصافحة عقب الصلاة أمرٌ مُحدث لم يثبت وروده عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولا عن أحد من السلف، فبحكم برده لئلا يؤدي ذلك إلى اعتقاد العامة سنيّة هذا العمل، ورمي التاركين له بالتقصير والخطأ.

أي: أن هذا الصنيع لما لم يفعله النبي - صلى الله عليه وسلم -، ولم يؤثر عن أحد من الصحابة أو السلف الصالح - رضي الله عنهم - فإنه يكون مردودًا لما ثبت عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «مَنْ أَخَذَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ، فَهُوَ رَدٌّ»^(١٤٠)، وفي رواية أخرى: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا، فَهُوَ رَدٌّ»^(١٤١). من أجل هذا، كانت المصافحة بعد التسليم عند الصلاة مردودة، ومحكومًا عليها بأنها بدعة؛ وذلك لأنها من المحدثات التي لم يفعلها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أو أحد من السلف، خاصة وأنه قد يخشى من أن المواظبة عليها قد تؤدي بالعامّة إلى اعتقاد سنيّتها في هذا الموضع - أي: عقب الصلاة -، وربما دفعهم هذا الاعتقاد إلى الإنكار على مَنْ تركها^(١٤٢).

الترجيح: إن مَنْ يتصفح ما انتهى إليها الخلاف فيما نحن فيه الآن بشأن حكم المصافحة عقب الصلاة، يلحظ أنه لا أثر يذكر لهذا الخلاف، خاصة وأن فعلها لم يضر، ومَنْ قال بأنها بدعة أو مَنْ قال بكراتها لم يستند على دليل واضح صريح يمنعها، خاصة من الأئمة المعتمدين وفقهاء المذاهب المختلفة، بل وقف عند مجرد عرض لبعض نقول ولو أنها ثابتة إلا أنها تُعبر عن رأي أصحابها. ورغم أن المصافحة عقب الصلاة لم يَقم دليل من الشرع على فعل السلف لها في أعقاب الصلاة، ففي ذات الوقت لم يرد دليل صريح

على مَنْعِها أو النَّهْي عنها أو ذَمٍّ من قام بها. وعلى هذا، فلا مانع من التصافح عقب الصلوات، ولا خوف في الواقع من وسلم - لَقِيَهُ، فقال: يا حذيفة: ناولني يدك! فقبض حذيفة يده. ثم قال له الثانية، ففعل. ثم قال الثالثة، ففعل. فقال له النبي - صلى الله عليه وسلم -: مَا يَمْنَعُكَ؟ فقلت: إِنِّي جُنُب. فقال الرسول - صلى الله عليه وسلم -: إِنْ الْمُؤْمِن إِذَا لَقِيَ الْمُؤْمِنَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَأَخَذَ بِيَدِهِ فَصَافَحَهُ، تَنَاطَرَتْ خَطَايَاهُمَا كَمَا يَتَنَاطَرُ وَرَقُ الشَّجَرِ»^(١٤٣). وهذا له شاهد أيضاً من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -: «أَنَّ النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم - لَقِيَ حَذِيفَةَ فَأَرَادَ أَنْ يَصَافَحَهُ، فَتَحَى حَذِيفَةُ فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ جُنُبًا. فَقَالَ النَّبِيُّ - صلى الله عليه وسلم -: إِنْ الْمُسْلِمَ إِذَا صَافَحَ أَخَاهُ تَحَاثَّتْ»^(١٤٤) خطاياهما كما يَتَحَاثُّ وَرَقُ الشَّجَرِ»^(١٤٥).

وهكذا يتضح لنا الآن: أَنَّ المصافحة لا يُشترط فيها طهارة المصافح ولا المصافح؛ فالجنب لا تمنع المصافحة ولا تؤثر على أفضليتها.

خلاصة البحث

من خلال النظر في هذا البحث يمكن استنتاج ما يلي:

أولاً: أَنَّ المصافحة من السُّنَنِ التي تُساعد على إشاعة روح الودِّ والصفاء بين أفراد المجتمع المسلم.

ثانياً: إِنَّ المصافحة بين الرَّجُل وبين المرأة والمرأة سُنَّة مندوب إليها عند التلاقي.

ثالثاً: أَنَّهُ خلاف بين العلماء في حرمة مصافحة المرأة الأجنبية وَمَنْ فِي حكمها إِذَا تَأَكَّد من وجود الشهوة ولم تُؤْمَن الفتنة. وَأَنَّ الرَّاجِح: حرمتها أيضاً عند عدم الشهوة وأمن الفتنة.

رابعاً: نقض الوضوء بمصافحة المرأة من المسائل المختلف فيها بين

الفقهاء، وقد ترجّح النقض إذا ما وقعت المصافحة بشهوة، على ما ذهب إليه المالكية والمشهور عند الحنابلة.

خامساً: المصافحة عقب الصلاة من المسائل الخلافية قد ترجّح لديّ القول بإباحتها.

سادساً: الأصل في كيفية المصافحة: أن تكون بيدٍ واحدةٍ وهي اليمنى من كلِّ من المتصافحين.

والله سبحانه وتعالى أعلم. وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلّم.

◆ حواشي البحث:

- (١) سورة الأعراف: الآية ٨٩.
- (٢) سورة المؤمنون: الآيتان ٩٧، ٩٨.
- (٣) سورة القلم: الآية ٤.
- (٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى من حديث أبي هريرة (١٠ / ١٩١)، والقضاعي في مسند الشهاب (٢ / ١٩٢).
- (٥) أخرجه مسلم في صحيحه ٤ / ٢٠٢٦.
- (٦) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام، الخزرجي الأنصاري السلمي: صحابي من المكثرين في الرواية عن النبي - صلى الله عليه وسلم -. روي عنه جماعة من الصحابة. له ولأبيه صحبة. من أهل بيعة الرضوان، وكانت له في أواخر أيامه حلقة في المسجد النبوي، يؤخذ عنه العلم. توفي سنة ٧٨هـ. راجع: الأعلام للزركشي ٢ / ١٠٤، سير أعلام النبلاء الذهبي ٣ / ١٨٩ - ١٩٢.
- (٧) أخرجه الترمذي في جامعه ٤ / ٣٤٧ وقال: «حديث حسن».
- (٨) أخرجه الترمذي في جامعه ٥ / ٧٥ وقال: «هذا حديث حسن».

- (٩) أخرجه أحمد في مسنده ٣٥٩ / ٥، والترمذي ٧٥ / ٥، والرويان في مسنده ٢ / ٢٩٠، والبيهقي في شعب الإيمان ٦ / ٤٧٢ من حديث أبي أمامة الباهلي.
- (١٠) كشف اصطلاحات الفنون لمحمد علي التهانوي، تحقيق د/ لطفي عبد البديع ٢١٤ / ٤.
- (١١) راجع: لسان العرب، لابن منظور ٧ / ٣٥٦، المصباح المنير، صفحة ٣٤٢.
- (١٢) راجع: الفتوحات الربانية، لمحمد بن علان الصديقي ٥ / ٣٩٢.
- (١٣) أخرجه أحمد في مسنده ٣ / ١٤٢.
- (١٤) بريدة بن الحبيب بن عبد الله بن الحارث بن الأعرج بن سعد بن سلامان بن أمضي السلمي: من أكابر الصحابة، أسلم قبل بد ولم يشهدا، وسكن البصرة لما فتحت. غزا مع النبي - صلى الله عليه وسلم - ست عشرة غزوة. وتوفي سنة ٥٦٣ هـ. راجع: الإصابة في تمييز الصحابة، للعسقلاني ١ / ٩٧، والأعلام، للزركلي ٢ / ٥٠.
- (١٥) أخرجه أحمد في مسنده ٥ / ٣٤٩.
- (١٦) أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام، أبو حمزة الأنصاري. كان مولده بالمدينة في السنة العاشرة قبل الهجرة، وأسلم صغيراً، وخدم النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى أن قبض. ثم رحل إلى دمشق، ومنها إلى البصرة ومات بها سنة ٩٣ هـ. وهو آخر من مات بالبصرة من الصحابة. راجع: الأعلام، للزركلي ٢ / ٢٤، والإصابة في تمييز الصحابة، للعسقلاني ١ / ١٢٦.
- (١٧) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى ١ / ٣٧٢، وابن الجعد في مسنده (صفحة ٩٩٤)، وابن ماجه في سننه ٢ / ١٢٢٤، وصححه الألباني في صحيح الجامع ٢ / ١٦٨.
- (١٨) راجع: فيض القدير شرح الجامع الصغير ٦ / ١١.
- (١٩) راجع الترمذي ٥ / ٧٥، وقال: «حديث حسن».
- (٢٠) البراء بن عازب بن الحارث الخزرجي أبو عمارة: قائد صحابي من أصحاب الفتوح. أسلم صغيراً، وغزا مع الرسول - صلى الله عليه وسلم - خمس عشرة غزوة: أولها غزوة الخندق. عاش إلى أيام مصعب فسكن الكوفة واعتزل الأعمال.

- توفي سنة ٥٧١هـ. راجع: الإصابة في تمييز الصحابة، للعسقلاني ١/ ٩٤، والأعلام، للزركلي ٢/ ٤٦.
- (٢١) أخرجه أحمد ٤/ ٢٨٩، وأبو داود ٤/ ٣٥٤، وابن ماجه ٢/ ١٢٢٠، وصححه الألباني.
- (٢٢) كعب بن مالك بن عمرو، أبو عبد الله الأنصاري السلمي، من أكابر الشعراء من أهل المدينة. اشتهر في الجاهلية، وكان في الإسلام من شعراء النبي - صلى الله عليه وسلم-، وشهد أكثر الوقائع. ولما قُتل عثمان، قعد عن نصرته علي فلم يشهد حروبه. وعمي في آخر عمره. وقيل: مات بالشام في خلافة معاوية سنة ٥٠هـ راجع: الإصابة في تمييز الصحابة، للعسقلاني ٥/ ٦١٠، والأعلام، للزركلي ٥/ ٢٢٨.
- (٢٣) طلحة بن عبيد بن عثمان التيمي القرشي المدني، أحد العشرة المبشرين، وأحد الثمانية السابقين إلى الإسلام، شهد أخذًا، وثبت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم-، وبايعه على الموت، فأصيب بأربعة وعشرين جرحًا. شهد الخندق وسائر المشاهد. قُتل يوم الجمل وهو بجانب عائشة، وثُفن بالبصرة سنة ٣٦هـ، راجع: الأعلام، للزركلي ٣/ ٢٢٩.
- (٢٤) أخرجه البخاري ٤/ ١٦٠٧، ومسلم ٤/ ٢١٢٦.
- (٢٥) اجع: الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار صفحة ٢٣٩، والمجموع ٤/ ٧٥، وفتح الباري، للعسقلاني ١١/ ٥٧، ٥٨.
- (٢٦) غذاء الألباب لشرح منظومة الآداب للشيخ محمد السفاريني ١/ ٣٢٨، ٣٢٩.
- (٢٧) أخرجه أبو داود في باب المصافحة ٤/ ٣٥٤، والإمام أحمد في المسند ٣/ ٢١٢.
- (٢٨) الحديث: أخرجه البخاري في الأدب المفرد صفحة ٣٣٦، والإمام أحمد في المسند رقم ٣/ ٢٥١.
- (٢٩) أخرجه مسلم ١/ ٧٤، وأحمد في مسنده ٢/ ٣٩١.
- (٣٠) أخرجه مسلم ٤/ ٢٠٢٦ والإمام أحمد في مسنده ٥/ ١٧٣.
- (٣١) حديث حسن أخرجه الترمذي في البر والصلة رقم ٤/ ٣٤٧، وأحمد في مسنده ٣/ ٣٦٠.
- (٣٢) دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين لمحمد بن علاء الصديقي ٣/ ١٦٤.

- (٣٣) راجع: جامع الترمذي ٧٥ / ٥.
- (٣٤) أخرجه أحمد في مسنده ٢٥٩ / ٥، والترمذي ٧٥ / ٥، والرويان في مسنده ٢ / ٢٩٠، والبيهقي في شعب الإيمان ٦ / ٤٧٢ من حديث أبي أمامه الباهلي.
- (٣٥) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٢ / ١٧٦، والهيتمي في مجمع الزوائد ٨ / ٣٦، والمنائي في فيض القدير ٥ / ١٦٠.
- (٣٦) أخرجه أبو داود ٤ / ٣٥٤، وأبو يعلى في مسنده ٣ / ٢٣٤.
- (٣٧) أخرجه ابن حبان في صحيحه ٤ / ٦٨.
- (٣٨) راجع: معجم لغة الفقهاء، لمحمد رواس قلعة جي صفحة ٤٤.
- (٣٩) راجع: المغني، لابن قدامة ٧ / ٤٥٦، والمجموع، للنووي ٥ / ١١٨.
- (٤٠) راجع: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للعسقلاني ٥ / ٣٠٠.
- (٤١) أخرجه البخاري ٢ / ٩٣٥، ومسلم ٢ / ١٠٧١ واللفظ لمسلم.
- (٤٢) راجع: المغني لابن قدامة ٩ / ٥١٨.
- (٤٣) راجع: المغني، لابن قدامة ٩ / ٥١٥.
- (٤٤) راجع: أحكام القرآن، لابن العربي ١ / ٤٨٦ وتفسير آيات الأحكام، للسايس ٢ / ٧٢.
- (٤٥) سورة النساء: الآية ٢٣.
- (٤٦) راجع: المغني، لابن قدامة ٩ / ٥١٩، ٥٢٣، وتفسير آيات الأحكام، للسايس ٢ / ٧٥.
- (٤٧) سورة النساء: الآية ٢٣.
- (٤٨) راجع: حاشية ابن عابدين ٩ / ٥٢٨ - ٥٢٩، والآداب الشرعية والمنح المرعية، لابن مفلح ٢ / ٢٥٧.
- (٤٩) هي: المرأة الكهلة العاقلة العفيفة التي لا تحتجب احتجاب الشواهب، بل تبرز للناس تجالسهم وتحديثهم. راجع: لسان العرب، لابن منظور ٥ / ٣٠٩.
- (٥٠) لعلي بن عقيـل بن محمد البغدادي، عالم العراق وشيخ الحنابلة ببغداد في وقته، كان قوي الحجة. توفي سنة ٥١٣هـ.
- (٥١) الرعاية: رعايتان صغرى وكبرى، وكلاهما لابن حمدان الحنبلي المتوفى سنة ٦٩٥هـ.

- (٥٢) راجع: محمد بن مفلح المقدسي ٢/ ٢٥٧.
- (٥٣) نسبية بنت الحارث، وقيل: نسبية بنت كعب، من فقهاء الصحابة. لها عدة أحاديث. وهي التي غسلت بنت النبي صلى الله عليه وسلم - زينب. راجع: سير أعلام النبلاء ٢/ ٣١٨.
- (٥٤) راجع: فتح الباري لابن حجر ٨/ ٦٣٦.
- (٥٥) سورة الممتحنة. الآية: ١٢.
- (٥٦) أخرجه البخاري ٤/ ١٨٥٦.
- (٥٧) راجع: فتح البارين لابن حجر ٨/ ٦٣٦، وأدلة تحريم مصافحة الأجنبية، لمحمد بن إسماعيل، صفحة ٣٢، ٣٣.
- (٥٨) أخرجه البخاري ٥/ ٢٢٥٥.
- (٥٩) مسند الإمام أحمد ٣/ ٩٨.
- (٦٠) المرجع السابق ٣/ ١٧٤.
- (٦١) راجع: فتح الباري للعسقلاني ١٠/ ١٤٩٠، وفتاوى معاصرة، للدكتور يوسف القرضاوي ٢/ ٣٢٦-٣٢٧.
- (٦٢) أم حرام بنت ملحان بن خالد بن زيد بن حرام بن جنوب الأنصارية، خالة أنس بن مالك، زوجة عبادة بن الصامت. ركبت مع زوجها في زمن معاوية، فصرعت عن دابقتها حين خرجت من البحر فماتت. وكانت تلك في غزوة قبرس، فدُفنت فيها سنة ٢٧هـ. راجع: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني ١/ ١٨٩.
- (٦٣) عبادة بن الصامت بن قيس بن أحرم الأنصاري الخزرجي، أبو الوليد شهد بدرًا. وقال ابن سعد: كان أحد النقباء بالعقبة، وشهد المشاهد كلها بعد بدر. وهو أول من ولي القضاء بفلسطين. ومات بالرملة أو بيت المقدس سنة ٣٤هـ. راجع: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني ٣/ ٦٢٤، والأعلام، للزركلي ٣/ ٢٥٨.
- (٦٤) أخرجه البخاري ٣/ ١٠٢٧، ومسلم ٣/ ١٥١٨.
- (٦٥) راجع: فتاوى معاصرة، للدكتور يوسف القرضاوي ٢/ ٣٢٧.
- (٦٦) فتاوى معاصرة، للدكتور يوسف القرضاوي ٢/ ٣٠٢-٣٠٧.

- (٦٧) أخرجه البخاري ٣/ ١٠٤٦، ومسلم ٤/ ١٩٠٨.
- (٦٨) راجع: فتح الباري للعسقلاني ١١/ ٨١، وفقه السيرة، للدكتور محمد سعيد البوطي، صفحة ٢٨٣.
- (٦٩) راجع: بدائع الصنائع، للكاساني ٥/ ١٨٤، وتبيين الحقائق، للزيلعي ٦/ ١٨، وعارضة الأحوذى، لابن العربي ٧/ ٩٥، والأنكار المنتخبة في كلام سيد الأبرار للنووي، صفحة ٢٤٠، وغذاء الألباب لشرح منظومة الآداب، للسفاريني ١/ ٢٨٠.
- (٧٠) معقل بن يسار بن عبد الله بن معبر بن حراق المزني، أسلم قبل الحديبية، وشهد بيعة الرضوان. وسكن البصرة، ونهر معقل فيها منسوب إليه، حفره بأمر عمر. راجع: الإصابة في تمييز الصحابة، للعسقلاني ٧/ ١٨٤، والأعلام للزركلي ٤/ ٢٧١.
- (٧١) المخيط: من الخيط وهو: السلك. يقال: خاط الثوب بخيطه خياطة فهو مخيط. وهو آلة الخياطة كالإبرة ونحوها... راجع: مختار الصحاح، للرازي ١/ ٨٢، والمعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى رصاعة، صفة ٢٦٥.
- (٧٢) المعجم الكبير، للطبراني ٢٠/ ٢١١.
- (٧٣) راجع: سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني ١/ ٤٤٨، وفتاوى معاصرة للدكتور يوسف القرضاوي ٢/ ٣٢٣، ومجمع الزوائد، للهيتمي ٤/ ٣٢٦، والترغيب والترهيب، للمنذري ٣/ ٨٧.
- (٧٤) راجع: صحيح البخاري ٥/ ٢٣٠٤، وشرح النووي على صحيح مسلم ٨/ ٤٥٧، والفتح الرباني، للساعاتي ١٧/ ٣٥١.
- (٧٥) عروة بن الزبير بن العوام الأسدي القرشي، أبو عبد الله: أحد الفقهاء السبعة بالمدينة. كان عالماً بالدين، صالحاً كريماً. انتقل إلى البصرة، ثم إلى مصر، فتزوج، أقام بها سبع سنين، وعاد إلى المدينة فتوفي فيها عام ٩٣هـ. راجع: سير أعلام النبلاء، للذهبي ٤/ ٤٢١-٤٣٤، والأعلام للزركلي ٤/ ٢٢٦.
- (٧٦) سورة الممتحنة: الآية ١٠.
- (٧٧) أخرجه البخاري ٥/ ٢٠٢٥، ومسلم ٣/ ١٤٨٩.

- (٧٨) أخرجه البخاري ٦/ ٢٦٣٧، ومسلم ٤/ ١٩٠٨، والترمذي ٥/ ٤١١.
- (٧٩) أميمة بنت رقيقة - بقافين مصغرة - بنت عبد الله بن نجاد، وأمها: رقيقة بنت خويلد بن أسد، أخت خديجة - رضي الله عنها - روت عن النبي ص. ويقال هي بنت بجاد بن عبد الله بن عمير بن حارثة بن سعد بن تيم بن مرة القرشية التيمية. راج: الإصابة في تميز الصحابة، للعسقلاني ٧/ ٥١٠.
- (٨٠) أخرجه مالك في الموطأ ٢/ ٩٨٢، وأحمد في المسند ٦/ ٣٥٧، والنسائي في سننه ٧/ ١٤٩.
- (٨١) أخرجه مسلم عن أبي سعيد الخدري في الذكر والدعاء، الحديث رقم ٢٧٢٤، والترمذي في الفتن، وقال: «حديث حسن صحيح»، الحديث رقم ٢١٩١، ابن ماجه في الفتن، الحديث ٤٠٠٠.
- (٨٢) أخرجه البخاري ٥/ ١٩٥٩، ومسلم ٤/ ٢٠٩٨.
- (٨٣) سورة الإسراء: الآية ٢.
- (٨٤) راجع: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين الشنقيطي ٦/ ٢٥٧، وأدلة تحريم المصافحة الأجنبية، للشيخ محمد إسماعيل، صفحة ١٨، ١٩.
- (٨٥) راجع: أصول البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ٦/ ٢٥٦.
- (٨٦) سورة الإسراء: الآية ٣٢.
- (٨٧) راجع: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ٦/ ٢٥٧.
- (٨٨) راجع فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ١٧/ ٢٩ الفتوى رقم ١٧٤٢.
- (٨٩) راجع: المرجع السابق ١٧/ ٣٢ الفتوى رقم ٢٧٥٩.
- (٩٠) راجع: المرجع السابق ١٧/ ٤٧ الفتوى رقم ١٦٤٢٠.
- (٩١) سورة النساء: الآية ٤٣، وسورة المائدة: الآية ٦.
- (٩٢) كما سيأتي تخريجه في الصفحة التالية.
- (٩٣) راجع: بداية المجتهد لابن رشد ١/ ١٩٣، ١٩٤.
- (٩٤) راجع: نفس المرجع السابق والصفحات، والمتقي شرح الموطأ مالك، للباجي ١/ ٣٨٩، وأحكام القرآن، لابن العربي ١/ ٥٦٣، والمغني، لابن قدامة ١/ ٢٤٥.

- (٩٥) سورة النساء: الآية ٤٣، وسورة المائدة الآية ٦.
- (٩٦) حبيب بن أبي ثابت: فقيه الكوفة، أبو يحيى القرشي الأسدي مولا هم. حدث عن ابن عمر، وابن عباس، وأم سلمة. توفي عام ١١٩ هـ. راجع: سير أعلام النبلاء، للذهبي ٥/ ٢٨٨ - ٢٩١.
- (٩٧) سبق التعريف به صفحة ٢٢.
- (٩٨) راجع: المسند ٦/ ٢٠٧، والترمذي ١/ ١٣٨، وأبو داود ١/ ٤٦، وابن ماجه ١/ ١٦٨.
- (٩٩) أمانة بنت أبي العاص بن الربيع بن عبد العزى بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي بن كلاب القرشي. كان - صلى الله عليه وسلم - يحملها في صلاته، هي بنت بنته زينب - رضي الله عنها - تزوج بها علي بن أبي طالب في خلافة عمر، وعاشت بعده حتى تزوج بها المغيرة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي، فتوفيت عنده بعد أن ولدت له يحيى بن المغيرة. ماتت في دولة معاوية بن أبي سفيان. راجع: سير أعلام النبلاء، للذهبي ١/ ٣٣٠ - ٣٣٥.
- (١٠٠) أبو قتادة الأنصاري السلمي، هو الحارث بن ربعي، وقيل: اسمه النعمان، وقبل: عمرو فارس رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، شهد أخذًا والحديبية. وله عدة أحاديث. توفي عام ٥٤ هـ. راجع: سير أعلام النبلاء، للذهبي ٢/ ٤٤٩.
- (١٠١) أخرجه البخاري ٥/ ٢٢٣٥، ومسلم ١/ ٣٨٥.
- (١٠٢) راجع: المغني، لابن قدامة ١/ ١٩٤.
- (١٠٣) راجع: المرجع السابق ١/ ١٩٤، ١٩٥.
- (١٠٤) حديث ترجيل عائشة لرأس النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو معتكف أخرجه البخاري ٢/ ٧١٩.
- (١٠٥) راجع: مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٢١/ ٢٣٨، والمجموع، للنووي ٢/ ٣٨.
- (١٠٦) راجع: المغني، لابن قدامة ١/ ١٩٤، وبداية المجتهد، لابن رشد ١/ ٥١، وتفسير الطبري ٤/ ١١٣.

(١٠٧) راجع: الأم الشافعي ١/ ٦٢، والحاوي الكبير ١، للماوردي/ ٢٢١، والمجموع، للنووي ٢/ ٣٤، والمغني، لابن قدامة ١/ ١٩٢، ١٩٣، والمحلي بالآثار، لابن حزم ١/ ٢٢٧، ونيل الأوطار، للشوكاني ١/ ٢٤٠، وسبل السلام، للصنعاني ١/ ٩٤، ٩٣.

(١٠٨) سورة النساء: الآية ٤٣، وسورة المائدة: الآية ٦.

(١٠٩) سورة الأنعام: الآية ٧.

(١١٠) سورة البقرة: الآية ٢٣٧.

(١١١) راجع: الجامع لأحكام القرآن. للقرطبي ٢/ ١٨٨.

(١١٢) راجع: الحاوي الكبير للماوردي ١/ ١٨٥، والمنقني للباجي المالكي ١/ ٣٩٠، والمجموع للنووي ١/ ٣٥.

(١١٣) راجع: المحلي بالآثار، لابن حزم ١/ ٢٢٧، ٢٢٨.

(١١٤) معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي: صحابي جليل، كان أعلم الأمة بالحلال والحرام. اسلم وهو فتى، وأخى للنبي - صلى الله عليه وسلم - بينه وبين جعفر بن أبي طالب، شهد العقبة مع الأنصار السبعين، وشهد بدرًا، وأخذًا، والخندق، والمشاهد كلها مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وبعثه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قاضيًا ومرشدًا لأهل اليمن. توفي عقيمًا بناحية الأردن ودفن بالقصير المعيني (بالغور) عام ١٨هـ. راجع: الأعلام للزركلي ٧/ ٢٥٩.

(١١٥) سورة هود: الآية ١١٤.

(١١٦) راجع: الترمذي ٥/ ٢٩١، والمسند ٥/ ٢٤٤.

(١١٧) راجع: الحاوي الكبير، الماورودي ١/ ١٨٦، ونيل الأوطار، للشوكاني ١/ ١٩٥.

(١١٨) راجع: شرح فتح القدير، لابن الهمام ١/ ٤٨، وأحكام القرآن، للجصاص ٢/ ٥١٩، والمغني، لابن قدامة ١/ ١٩٤، ١٩٥.

(١١٩) سورة النساء: الآية ٤٣، وسورة المائدة: الآية ٦.

(١٢٠) راجع: الأوسط، لابن المنذر ١/ ١٤٤، ١١٥.

- (١٢١) راجع: الأنصار، للكلوذاني ١/ ٣١٥، ٣١٦، واللباب في الجمع بين السنة والكتاب للمنجي ١/ ١٤٦، والأوسط لابن المنذر ١/ ١١٦ - ١١٨، والموطأ، للإمام مالك ١/ ٦٥.
- (١٢٢) أبو ورق واسمه: عطية بن الحارث الهمداني، من بطن منهم يقال لهم: بنو وثن، من أنفسهم. وهو صاحب التفسير، وروي عن الضحاك بن مزاحم وغيره. انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد ٦/ ٣٦٩.
- (١٢٣) إبراهيم بن يزيد بن شريك، أبو أسماء التيمي الكوفي: الإمام الكبير العابد. وردت عنه الروايات في حروف القرآن. توفي سنة ٩٢هـ، وقيل: سنة ٩٤هـ في حبس الحجاج.
- انظر: غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري ١/ ١٢.
- (١٢٤) أخرجه الترمذي ١/ ١٣٨ وقال: «هذا لا يصح أيضاً» وأخرجه أبو داود ١/ ٤٥ وقال: «مرسل».
- (١٢٥) تقدم تخرجه في صفحة ٣٩.
- (١٢٦) أخرجه البخاري ٥/ ٢٢٣٥، ومسلم ١/ ٣٨٥.
- (١٢٧) راجع: الحاوي الكبير، للمارودي ١/ ١٨٧، والمغني، لابن قدامة ١/ ١٩٤.
- (١٢٨) أخرجه مسلم ١/ ٣٥٢، وابن ماجه ٢/ ١٢٦٢.
- (١٢٩) راجع: الحاوي الكبير، للمارودي ١/ ١٨٤، والمجموع، للنووي ١/ ٣٥.
- (١٣٠) راجع: الانتصار، للكلوذاني ١/ ٣٢٤، والمجموع، للنووي ١/ ٣٧، والأوسط، لابن المنذر ١/ ١٣١، والحاوي الكبير، للمارودي ١/ ١٨٧، ١٨٨.
- (١٣١) راجع: لأبي الخطاب الكلوذاني ١/ ٣٢٤، ٣٢٥، والمجموع، للنووي ١/ ٣٧.
- (١٣٢) أبو حذيفة السوائي الكوفي: اسمه وهب بن عبد الله، من صغار الصحابة، توفي النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو مُراهق. وسكن الكوفة، وولي بيت المال والشرطة لعلّي. ومات في ولاية بشر بن مروان على العراق. وهو آخر من مات بالكوفة من الصحابة عام ٦٧هـ. راجع: سير أعلام النبلاء، للذهبي ٣/ ٢٠٢، والأعلام، للزركلي ٨/ ١٢٥.

- (١٣٣) أخرجه البخاري ٣/ ١٣٠٤.
- (١٣٤) راجع: الفتاوى شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام صفحة ٣٩٠.
- (١٣٥) راجع: قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام ٢/ ٢٣٨.
- (١٣٦) راجع: المجموع ٤/ ٤٧٦، والأنكار المنتخبة في كلام سيد الأبرار صفحة ٢٤٠، وفتح الباري، العسقلاني ١١/ ٥٧، وغذاء الألباب لشرح منظومة الآداب، للسفاريني، صفحة ١/ ٣٢٨.
- (١٣٧) راجع: الفتوحات الربانية، لابن علان ٥/ ٣٩٧.
- (١٣٨) راجع: الفتوحات الربانية ٥/ ٣٩٧، والاعتصام للشاطبي ١/ ١٣٩.
- (١٣٩) راجع: فتاوى العز بن عبد السلام صفحة ٣٨٩، ٣٩٠، ومجموع الفتاوى، لابن تيمية ٢٣/ ٣٣٩، وفتح الباري، للعسقلاني ١١/ ٥٧، وتحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي ٧/ ٥١٥.
- (١٤٠) أخرجه البخاري ٢/ ٩٥٩، ومسلم ٣/ ١٣٤٣.
- (١٤١) أخرجه البخاري ٢/ ٧٥٣، ومسلم ٣/ ١٣٤٣.
- (١٤٢) راجع: رد المختار على الدر المختار ٩/ ٥٤٧، وفتاوى العز بن عبد السلام صفحة ٣٧٩، ٣٩٠، ومراقبة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للقاري ٤/ ٥٧٥.
- (١٤٣) رواه الطبراني في الكبير ٦/ ٢٥٦.
- (١٤٤) تحانت: تساقطت. راجع: المصباح للقيومي ١/ ١٢٠.
- (١٤٥) راجع: الترغيب والترهيب، للمنذري ٣/ ٢٩٠، ومجمع الزوائد، للهيتمي ٨/ ٣٧.

◆ فهرس المصادر والمراجع

أولاً القرآن الكريم.

ثانياً: التفسير وعلوم القرآن.

- أحكام القرآن، لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، المتوفى سنة ٣٧٠هـ، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان ١٤١٤هـ - ١٩٨٤م.

- أحكام القرآن، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن أحمد المعروف بابن العربي المالكي، المتوفى سنة ٥٤٣هـ، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان.

- الجامع لأحكام القرآن، لأبي بكر بن عبد الله بن أحمد الأنصاري القرطبي، المتوفى سنة ٦٧١هـ، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، للشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، مطبعة المدني، القاهرة.

ثالثاً: الحديث والآثار:

- الأذكار المنتجة من كلام سيد الأبرار، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ، دار الشرق العربي- بيروت- لبنان.

- بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني مع كتاب الفتح الرباني، أحمد عبد الرحمن البنا الساعاتي، دار الحديث- القاهرة، الطبعة الثانية.

- جامع الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي السلمي، المتوفى سنة ٢٧٩هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي- بيروت- لبنان.

- سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد القزويني، المتوفى سنة ٢٧٥هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار الفكر- بيروت- لبنان.

- سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد القزويني، المتوفى سنة ٢٧٥هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار الفكر- بيروت- لبنان.

- سنن أبي داود، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، المتوفى سنة ٢٧٥هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر - بيروت - لبنان.
- سنن البيهقي الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبي بكر البيهقي، المتوفى سنة ٤٥٨هـ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، عام ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- السنن الكبرى، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، المتوفى سنة ٣٠٣هـ، تحقيق: د/ عبد الرحمن سليمان البنداري. دار الكتب العلمية - لبنان - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- سنن النسائي (المجتبي)، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، المتوفى سنة ٣٠٣هـ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- صحيح الإمام البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، المتوفى سنة ٢٥٦هـ، تحقيق: د/ مصطفى ديب البغا. دار ابن كثير - اليمامة - بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- صحيح مسلم، لأبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المتوفى سنة ٢٦١هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

- صحيح مسلم بشرح النووي، للإمام يحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ، المطبعة المصرية ومكتبتها.
- عون المعبود شرح سنن أبي داود، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب. دار الريان للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، المتوفى سنة ٢٤١هـ، مؤسسة قرطبة- مصر.
- موطأ الإمام مالك، لأبي عبد الله بن أنس الأصبجي، المتوفى سنة ١٧٩هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي- مصر.
- نيل الأوطار وشرح منتقى الأخبار، للإمام بن علي الشوكاني، المتوفى سنة ١٢٥٥هـ، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

رابعاً: كتب الفقه

١ - الفقه الحنفي:

- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود

الكاساني الحنفي الملقب بملك العلماء، المتوفى سنة ٥٨٧هـ، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق، لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي، المتوفى سنة ٧٤٢هـ، الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية بولاق، مصر المحمية ١٣١٣هـ.

- حاشية رد المختار على الدر المختار المعروفة بحاشية ابن عابدين، لمحمد أمين بن عمر عابدين الشهير بابن عابدين، المتوفى سنة ١٢٥٢هـ، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

- شرح فتح القدير، للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام، المتوفى سنة ٨٦١هـ طبعة دار الفكر - بيروت - لبنان، الطبعة الثانية.

ب - الفقه المالكي؛

- بلغة السالك لأقرب المسالك على الشرح الصغير، للشيخ أحمد بن محمد الصاوي، طبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

- شرح الزرقاني على الموطأ للإمام مالك، لمحمد عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري، المتوفى سنة ١١٢٢هـ، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

- قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية، محمد بن أحمد بن جزي

الكلبي المالكي المتوفى سنة ٧٤١هـ، نشر دار العلم - بيروت،
١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

- المنتقى شرح موطأ مالك، للقاضي أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن
أيوب الباجي، المتوفى سنة ٤٩٤هـ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان
١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

ج - الفقه الشافعي:

- الأم، للإمام أبي عبد الله محمد إدريس الشافعي، المتوفى سنة ٢٠٤هـ،
دار المعرفة - بيروت - لبنان، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

- حاشية قليوبي وعميرة علي جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين
للنووي، للإمامين شهاب الدين أحمد البرلسي الملقب بعميرة، المتوفى سنة
٩٥٧هـ، وشهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي المصري،
المتوفى سنة ١٠٦٩هـ، طبعة دار الفكر.

- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، لأبي الحسن علي محمد بن
حبيبي المارودي البصري، المتوفى سنة ٤٥٠هـ، دار الكتب العلمية،
١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

- المجموع شرح المذهب، للإمام أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي،
المتوفى سنة ٦٧٦هـ، طبع مكتبة الإرشاد - جدة - المملكة العربية
السعودية.

د - الفقه الحنبلي:

- الانتصار في المسائل الكبار، محفوظ بن أحمد الكلوزاني، تحقيق: سليمان
بن عبد الله العمير، مكتبة العبيكان - الرياض ١٤٠٣هـ - ١٩٩٤م.

- كشف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس بن إدريس البهوني، المتوفى سنة ١٠٥١هـ، مكتبة نزار مصطفى الباز، المطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- مجموع الفتاوى، جمع ترتيب عبد الرحمن بن محمد قاسم العاصمي النجدي الحنبلي، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المتوفى سنة ٧٢٨هـ، تصوير الطبعة الأولى بدار الكتب العربية للطباعة والنشر بلبنان، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

- المغني على مختصر أبي القاسم عمر بن حسين بن عبد الله بن أحمد الخرقى، للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، المتوفى سنة ٦٢٠هـ، مكتبة الرياض الحديثة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

هـ - الفقه الظاهري:

- المحلي بالآثار، للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري، تحقيق: د/ عبد الغفار سليمان البنداري، طبعة دار الفكر - بيروت.

خامساً: كتب متنوعة:

- الآداب الشرعية والمنح المرعية، لشمس الدين محمد بن مفلح الحنبلي، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- أدلة تحريم مصافحة الأجنبية، لمحمد بن أحمد بن إسماعيل، طبعة دار طيبة للنشر والتوزيع ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

- أفعال الرسول - صلى الله عليه وسلم - ودلالاتها على الأحكام

- الشرعية، للدكتور محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان الطبعة السادسة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- السنن والمبتدعات المتعلقة بالأنكار والصلوات، للشيخ محمد بن أحمد بن محمد عبد السلام خضر الشقيري الحواميدي، طبعة دار الريان للتراث ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- غذاء الألباب شرح منظومة الآداب، لمحمد بن أحمد السفاريني: مؤسسة قرطبة.
- فتاوى معاصرة، للدكتور يوسف القرضاوي، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- فقه السيرة، للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، طبعة دار الفكر - بيروت - لبنان ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- قواعد الأحكام في مصالح الأنام، لعبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- كتاب الفتاوى، لإمام العز بن عبد السلام، دار المعرفة بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٨٦م.
- مجموعة وسائل للشيخ محمد الحامد، المكتبة العربية - حماد - سوريا، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- المستطرف في كل فن مستطرف، لشهاب الدين محمد بن أحمد أبي الفتح الأبشيهي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ - ١٩٨٦.

- الموسوعة الفقهية الكويتية، مطبعة ذات السلاسل ١٩٩٠م، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الكويت.

سادساً: كتب التوزيع والتراجم:

- الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، مطبعة النهضة الجديدة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة العاشرة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- سير أعلام النبلاء، لمحمد أحمد الذهبي، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان، الطبعة التاسعة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

سابعاً: كتب اللغة:

- كشاف اصطلاحات الفنون، لمحمد علي بن القاضي التهانوي الفاروقي الهندي المتوفى سنة ١٥٨هـ، طهران - طبعة ١٩٤٧م.
- لسان العرب، للإمام محمد بن مكرم جمال الدين بن منظور، المتوفى سنة ٧١١هـ، طبعة دار أحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- مختار الصحاح، للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مطابع شركة الأمل للطباعة والنشر ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- المصباح المنير، لأحمد بن محمد علي القوي الفيومي، المتوفى سنة ٧٧٠هـ، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبد القادر،
محمد علي النجار، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، استانبول،
تركيا، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

- معجم لغة الفقهاء، لأبي منتصر محمد رواس قلعة جي، دار النفائس
للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ -
١٩٨٨م.

